

بوقال في نفسه تاني انه لا يقرب الي الصواب  
قلت وهذا اذا كان من جهة وجهين او مشق  
ليس من جهة الميت او الوارث او قاصدا احد  
لولا ان من جهة قاصدين من لدن غير ينفرد  
بالنصف لان كلا من القاصدين انفق بجزء  
فكذا ناسبه ولو اراد كل من القاصدين ان  
الناضي الاخر حاز ان ابي في الصلابة والا  
في وكالة التبريد بالصواب والقطاعات  
قد حفظ في و ما بالسر اجل القاصدين الميت  
وصيها نصيب اه وصيها نصيب الوصي فاراد الوصي  
في الوصية فله ذلك وينصب القاضي الاخر يخرج  
الامر الا ينسركنهم ويجهزه والوصية في جملتهم  
ويشركه في اطفال الاله اباءه واعتراف محمد  
ورود بعمدة في تفسيره وصيغة معينين اذ في شرح  
الوصية انما عتبه افرى من افرى في مفسر  
شرح فاسد لا سيما كيتي او زني وطلب دين وقضا  
دين بكنه في شرحه وصيها في تفسيره اموال  
صابعة وقال ابو يوسف ينفرد بكل النصف في جميع  
الامور ولو نص على الاخر ولو الاجتماع اتبع القاض  
شرح وعبارة وان مات احد ما فان اوصيا  
الم او الاخر في النصف في الشركة وصدور  
ان نصيب القاضي وصيها الا يوصيهم القاضي

در

الاخر صواب  
او وصيها  
ولا يشترك الوصي  
الا اذا اوصي صح

وروي في المشاه سات احد ما اقام القاضي الميت  
بنيصدا بثلث حيث شئت في وصية وتامة في شرح  
الوصية انية وهل في خلاف ابي يوسف قولان وعنه  
ان المشرف ينفرد برون الوصي بحاضرته في ما  
علمت على الملقق ويابي ووصي الوصي سواء وصي  
الده في مال او في مال الوصية وقاية وصي في القرضين  
خلافا للشافعي وتصح في صحة اي الوصي حاله كونه نائبا  
عن وصيها كسار حبيب او صغار مع الوصي  
بالثلث ولا يرجع الورثة عليه اي الوصي له ان  
ضاع فستطوع معه اي الوصي لصحة فستطوع حصيد  
ولما فستطوع الوصي له الغائب والحاضر بلا  
اذنه من وصيها اي الورثة ولو صغار اربعة اقدم  
وحصيد فبر مع الوصي بثلث ما انفرد المال ان  
ضاع فستطوع لانه كالشريك مع وصيها لا يضمن  
الوصي لانه امين ومع خصمة القاصد فستطوع  
الوصي له ان غاب الوصي له فلا شئ له ان هلك في يد  
القاضي والميتة وهذا في الكيل والوزون اذ اقرار  
وصيها في الجوز لا يعبأ بالبيع وسبها الفير  
لا يجوز قنلا القسمة وان قاسمهم الوصي في الو  
صية حج عن الميت ثلث ما عني ان هلك المال في  
يده في يدين وضع اليد خلافا لوصيها وقد ينفرد  
في التأسيس والافراد في ثلث ما لا يقطع  
بعد من في الاجل بثلث بل لا يعبئها فاذا هلك